الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
محافظة لبنان الشمالي
قائمقامية البترون
بلدية سلعاتا

مستند رقم 2

قرار رقم ٧٦/ ٢٠١٩

بتاريخه وفي تمام الساعة الثامنة مساءً وبناءً على دعوة خطيّة موجّهة من رئيس البلديّة إلى جميع الأعضاء بتاريخ ٢٠١٩/٩/٩ والمبلّغة أصولاً، اجتمع مجلس بلديّة سلعاتا برئاسة رئيسه السيّد جورج سليم سلوم وحضور نائب الرئيس السيّد عبدو يوسف طالب والأعضاء السادة: انطوان جان حداد . انطوان طنوس سلوم . الياس يوسف سلوم . ألان رزق الله سلوم . جاك يوسف الماروني . جوليان سامي سلامه . زياد ادمون سلوم.

وذلك للبحث بالأمور التي دعي المجلس من أجلها للانعقاد:

الموضوع : بحث موضوع إنشاء محطة توليد الكهرباء في سلعاتا.

تداول المجلس البلدي بموضوع إنشاء محطة كهرباء تعمل على الغاز في بلدة سلعاتا، وتوقف المجلس عند الملاحظات التالية:

١- لم يُطلع المجلس على الموضوع إساساً، وكأن لا سلطة محلية ولا مجتمع مدني في سلعاتا، ولا تجمّع سكني وصناعي كثيف في الجوار.

٢- أبدى المجلس البلدي استغرابه الكبير من نقل موقع المحطة من محلة حنوش/حامات الى سلعاتا، مبيّناً الحقائق التالية:

أ- حنوش محلة ضمن نطاق بلدة حامات لا سكن فيها على الاطلاق، وبعيدة عن التجمع السكني عدة كيلومترات...

ب- تمتلك مؤسسة كهرباء لبنان في محلة حنوش ارضاً مساحتها حوالي /٣٥/ الف متر مربع إستُملِكت اساسا لإنشاء محطة كهرباء، والمؤسسة ليست بحاجة الى استملاك اراضٍ جديدة أو على الأقل ليست بحاجة الى مساحات كبيرة إضافية، وبالتالي لا تتكبّد الخزينة اللبنانية اعباء إضافية وأموال طائلة لإستملاك اراضٍ في سلعاتا.

ت- من المعروف لدى القاصي والداني، وخاصة من يتعاطون شراء وبيع الاراضي ان سعر المتر على الشاطىء في سلعاتا هو ضعف سعر المتر في محلة حنوش، إن لم نقل ضعفيْ السعر!!!

ث- ان عمق مياه البحر الملاصق لموقع المحطة الملحوظ سابقاً (خليج حنوش ــ سلعاتا) هو الأكبر على الشاطىء اللبناني، اذ ان الجرف القاريّ لا يبعد سوى بضعة امتار عن الشاطىء الصخري، وهذا مثالي لوقوف السفن !!! والذي أختار هذا الموقع سابقاً لم يختارهُ إلا بعد دراسة جديّة وعلمية.

ج- لقد بلغنا بالتواتر ان موقع المحطة سيشمل موقع المسبح الشعبي في سلعاتا... هذا الموقع الوحيد المتبقى كمتنفس لأهالي سلعاتا للوصول الى الشاطىء بموافقة من إدارة شركة الزيوت ومشتقاتها، مشكورة... فهل الهدف تهجير اهالي سلعاتا من بلدتهم؟! او على الاقل إرغامهم على ذلك.

ح- يقول البعض ان ادعاء الوزارة بنقل المحطة من حنوش هو وجود آثار هناك فالحقيقة معاكسة تماماً، أننا نعرف حنوش كما نعرف كل شبر في سلعاتا، انها حجة واهية فلا وجود لآثار في حنوش بينما في سلعاتا توجد نقوش صخرية أثرية، في الموقع المحدد الآن.

٣- ان احكام المادة /٥١/ من قانون البلديات تقول بوجوب أخذ موافقة المجلس البلدي في امور شتى بما فيها التصاميم التوجيهية العامة، ورخص استثمار المحلات المصنّفة... فكم بالحري إنشاء محطة توليد الكهرباء، المجلس البلدي لم يعرف بموضوعها إلا عبر وسائل الاعلام، والفقرة الاخيرة من المادة المذكورة تنص على أنه " في حال عدم موافقة المجلس البلدي وإصرار السلطة المختصة على إتخاذ تدبير مخالف، يُعرض الموضوع على مجلس الوزراء، عن طريق الوزير المختص لبته بالصورة النهائية"، فهل أعتمدت هذه الآلية من قبل معالي وزير الطاقة؟؟؟